سلّم تصحيح امتحان مقرر المالية العامة

السنة الثانية

الدورة الفصلية الأولى

العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

١- سحب الفائض الاقتصادي ووضعه في خدمة التنمية الاقتصادية، أي عدم الهدر في الاستهلاك التفاخري المفرط وعدم الاكتناز الناجم عن الخوف من الإنفاق وعدم المبالغة في الإنفاق المكتبي أو العسكري غير المنتج.

٢- بما أنّه نشاط خاص، فإنّ الحكم على مدى نجاحه يتم من خلال النظر إلى ميزانية النادي وأثر هذا النشاط في خلال المشكلات الخاصة لهذا النادي.

٣- السبب في ذلك هو أنّ تلك القُدرة تتحدد بـ **الطاقة المالية القومية**، أي مدى قُدرة الاقتصاد القومي على تحمّل الأعباء العامة بمختلف صورها، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد وبالمقدرة الإنتاجية القومية.

٤- لا، بل على مقدرة الممول التكليفية التي تُحددها السلطات العامة.

٥- رأت تلك النظم أنّ الضرائب نظام استقر العمل به قبل تطبيق النظام الاشتراكي وفي بداية تطبيقه، لذا فقد رأت تلك الأنظمة أنه من الأفضل أن تستفيد من هذا النظام بدلاً من الاستغناء عنه.

مدرّس المقرر

د. أحمد حسين

Scanned by CamScanner